

اليمن إلى أين؟

عبدالرحمن علي الجصري

مقدمة:

أولاً: إلى الأهل في الوطن والمهاجر . . إلى الغرباء والمغتربين . . الحكام والمحكومين . .

تحتفل بلادنا بالعيد الثامن لاعلان الوحدة . . ولسان الحال لكل مواطن يقول:

عيد بأية حال عدت يا عيد بمامضى، أم بأمر فيه تجديد

أما لسان حال الاغلبية الساحقة، التي تطحنها الازمة المعيشية فيقول:

عدت يا عيد في ليلة ونا خالي الإيد إيش اسميك؟ باسميك عيد الرمادة!

ومع ذلك لازال هناك بعض المتفائلين، وأرجو أن أكون منهم، الذين يعتقدون ان الفرصة لازالت قائمة لبناء اسس لوحدة قابلة للاستمرار . . ولتحقيق عوامل الامن والاستقرار والتنمية .

ثانياً:

(١) وهي فرصة أن أشارك أهلي وزملائي في حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» إحياء الذكرى الخمسين لبدء تأسيس هذا الحزب العريق . . والذكرى السابعة والاربعين لاشهاره رسمياً . . وهو الحزب الذي كان - ولازال - من أهم رواد ومؤسسي الحركة الوطنية في بلادنا . ومن دواعي فخري شخصياً . . ان نشأت في رعاية حزب عريق كحزب الرابطة وفي رعاية عمالقة من رواد الحركة الوطنية، في بلادي، ومؤسسيها . . ذلكم الرعيل الاول الذي أرسى أعظم التقاليد في العمل الوطني . . وقدم التضحيات وتحمل الظلم التاريخي ولم يقبل ان يخدع جماهير الشعب او يضحى بهم أو يلعب بعواطفهم أو يزايد من أجل تحقيق السلامة . . أو بحثاً عن غنيمة . . بل فضل - ذلك الرعيل - ان يضع الحقائق أمام الجماهير في مرحلة كانت العواطف والشعارات هي السائدة . . وهكذا شأن الرواد . . فهم:

هم رعييل مواجه ليس ممن إن دهى الخطب يؤثرون السلامة

كانوا أول من نادى باستقلال الجنوب ووحدته كخطوة على طريق وحدة «اليمن الطبيعية» في مرحلة كان هدف كهذا يعتبر حلمًا . . حيث كانت بريطانيا منتشية بالنصر في الحرب العالمية الثانية . . وكان الجنوب نفسه عبارة عن مستعمرة (عدن) وحوالي (٢٢) سلطنة ومشيخة وإمارة .

٢- وزايد المزايدون . . ينادون بالوحدة اليمنية الفورية تتم بضم (هكذا كان الشعار) الجنوب إلى الشمال فور الاستقلال . . وحتى قبل ضمان وحدة الجنوب نفسه .

وأصرت الرابطة على انه لا بد من ضمان وحدة الجنوب أولاً ثم الانتقال إلى وحدة «اليمن الطبيعية» على أسس شعبية ديمقراطية صحيحة تضمن لها الاستمرار والديمومة . . وكانت الرابطة أول، بل المنظمة السياسية الوحيدة . . التي أطلقت اسم «اليمن الطبيعية» ونقلت القضية إلى الأمم المتحدة واستخلصت القرارات التاريخية باستقلال الجنوب وضمان وحدته وانتقال السيادة للشعب . . بعد كفاح مرير ومعارك ضارية من ١٩٥٨م إلى ١٩٦١م (كندي ترافسكس رماد الامبراطورية)، وبعد عرض القضية في كل المؤتمرات والتجمعات العربية والدولية . . وبعد ان شاركت الرابطة في تأسيس منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ومنظمة تضامن شباب آسيا وأفريقيا . . وكمراقب في مؤتمر «باندونج» ١٩٥٥م . . وشارك روادها في تأسيس اتحاد الكتاب العرب . . واتحاد المحامين العرب . . وساهمت في ارسال وفد المؤتمر العمالي ليشارك في اتحاد العمال العرب والاتحاد الدولي للعمال، وغير ذلك من الأنشطة .

٣- وتتابع الاحداث . . وتأخرت الوحدة ربع قرن من الصراعات والمآسي . . شمالاً وجنوباً . . ثم جاء اعلان عدن (٣٠)

نوفمبر ١٩٨٩م) ثم اعلان الوحدة في مايو ١٩٩٠م . . وباركت الرابطة مطالبة وموضحة انه كان يفترض ان تتم وحدة وطنية أولاً ومصالحة وطنية لعلاج جراح صراعات الماضي ، تتم على أساسها الوحدة (بيان الرابطة : ١ / ١٢ / ١٩٨٩م وبيان الرابطة : ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠م ومقالات في صحف «رأي» و«الحق») . . ومشددة على أن يكون النهج نهجاً ديمقراطياً حقيقياً . . ونظام حكم لامركزي . . وأن تقوم الوحدة على أساس وطني بعيداً عن تخريب الوحدة وتقاسمها بين حزبي السلطة في الجنوب والشمال آنذاك . . كجائزة على إنقاذهم لأنفسهم بإعلان الوحدة .

ولكن لم يكن هناك وقت للاستماع لصوت العقل الحريص على وحدة الوطن واستقراره . . ومع ذلك باركت الرابطة أملاً في تصحيح المسار خلال الفترة الانتقالية وبعدها . . وأوضحت وجهة نظرها في صحفها وفي المؤتمرات والاجتماعات المتعددة التي شاركت فيها . . بل وحذرت من نشوء أزمات بين أهل السلطة .

٤- وتساعدت الازمات مع اقتراب انتخابات ١٩٩٣م ، وبعدها . . وحاول حزب «رأي» يشاركه في ذلك كل الخيرين من أحزاب التكتل الوطني للمعارضة وغيرهم من الشخصيات . . وكان شرفاً للرابطة ان تكون من المبادرين للدعوة إلى الحوار الوطني والاسهام الفاعل في تحقيقه ونجاحه . . ولكن كانت طبول الحرب تصم الأذن . . وشاركنا في الدفاع عن (عدن) من منطلق وطني كمحاولة فرضت الظروف أن تكون متأخرة - لوضع حد للحرب . . وتحقيق وحدة على أسس وطنية سليمة تضمن استمرارها وثباتها (وهو ما أعلنه من (عدن) أثناء الحرب) . . وماتبقى يعرفه شعبنا . . .

٥- لقد كانت الرابطة ، منذ التأسيس ، رائدة الديمقراطية . . حيث أقر روادها الأوائل أن النظام الذي يأملون في إقامته نظام ديمقراطي تعددي . . وترجمت الرابطة إيمانها بالديمقراطية في أطرها . . فكانت أول حزب يعقد مؤتمره - بعد إعلان الوحدة - . . ومارس مندوبو المؤتمر الرابطي الثامن الديمقراطية بشفافية كاملة . . حيث سنوا تقليداً ، لم يسبقهم إليه أحد في العالم الثالث . . فطلبوا من المحكمة العليا للجمهورية الاشراف على الانتخابات - لقيادة حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» - وإدارتها . . وتم ذلك . . كما وثقت كل وقائع المؤتمر في أشرطة فيديو ، لازالت متداولة في المكتبات .

٦- إن السمات الاساسية لمنطلقات ولأساليب حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» في العمل السياسي تلخص في :

أ- الانطلاق من منطلق وحدوي حريص على ارساء وإقامة أسس لوحدة قابلة للاستمرار .

ب- الصدق في القول والاخلاص في العمل . . والاعتدال في الطرح من منطلق ان الاسلام دين عقيدة وحياة ودين سماحة واعتدال وعلم . . مستوعب لطبيعة العصر حاثاً على التقدم والتطور .

ج - نبذ العنف في العمل السياسي وفي حل المشاكل الاجتماعية ، لادراك حزب الرابطة للنتائج الخطيرة لهذا الاسلوب . . على الوطن والمواطن .

د- العمل في أوساط الناس ومعايشة همومهم وتشجيع إقامة مؤسسات المجتمع المدني ورفض استغلال عواطف الناس وتسخيرها للمصالح الحزبية الضيقة .

هـ - العمل على رفع المعاناة عن الجماهير مع رفض استغلال تلك المعاناة في الاتجاهات الخاطئة .

و - رغم ايمان حزب الرابطة بضرورة التضحية في سبيل المبادئ والاهداف النبيلة ، الا ان الحزب لا يقبل أن يعرض الناس للمخاطر والتضحيات دون هدف عام واضح ودون السعي إلى تحقيق مصالح للجماهير تتناسب مع تضحياتهم . . انطلاقاً من أن ثقة وأرواح الجماهير وأسرهم أمانة غالية في أعناق القيادات المسؤولة .

ز- الايمان بأن اليمن لجميع أبنائه ولا يحق لأحد أن يستثني أحداً . . أو يخونه أو يكفره . . وان الوطن يتسع للجميع .

ح - انتهاج الديمقراطية في اتخاذ القرار . . والتعاون مع جميع القوى والفئات السياسية والاجتماعية بما يحقق آمال وطموحات شعبنا . . وحماية حقوق الانسان وحرية الرأي والصحافة والديمقراطية . . من مفهوم ان الدولة في أي مجتمع تستند في وجودها على ركائز اساسية هي :

(١) منظومة حكم «حزب حاكم» .

(٢) أحزاب معارضة .

(٣) مؤسسات إعلامية (صحافة إذاعة . . إلخ) .

(٤) منظمات العمل الطوعي (مؤسسات المجتمع المدني).

ولكل ركيزة من هذه الركائز وظيفة تؤديها تفرض ضرورة إفساح مساحة لها وحرية حركتها ليُصنع التوازن المطلوب بينها من خلال أداء كل ركيزة لوظائفها في المساحة اللازمة لذلك .

ومتى أصابها أو أصاب إحداها خلل في مساحتها أو في حرية حركتها ضيقاً أو اتساعاً لم تقم الدولة الديمقراطية . . بل لم ينفذ «العقد الاجتماعي» الذي على أساسه قامت الدول في المجتمعات البشرية الحديثة .

ط- لاينطلق حزب الرابطة من منطلقات عداوية شخصية أو مناطقية أو حزبية . . وإنما يوجه نقده ونشاطه ضد الممارسات الخاطئة .
ي- ينطلق حزب «رأي» من إدراكه ومعرفته الدقيقة للتركيبية الاجتماعية في الوطن اليمني ومقتضيات التعامل معها وعوامل تطورها و«عصرنتها» - بما لأحدث إرباكاً أو إلغاء للقيم السامية . . والتعاون لوأد السلبيات . . ومن أهمها مشكلة الثأر والفتن القبلية التي تكاد تعم كل الوطن . . وتشكل أحد عوائق الاستقرار والتنمية .

ك- الإدراك العميق للجدور التاريخية التي سادت قبل الاسلام وبعد ظهوره . . وللأسباب الموضوعية لتصدع وانهار الدول التي أقامت أنماطاً من الوحدات في فترات مختلفة من التاريخ على أجزاء من التراب اليمني . . وكيف أدت المركزية والتسلط والقسر والعنف والتمييز إلى نشوء انفصال نفسي بين المجتمع والسلطة ، بل بين فئات ومناطق الوطن ، وجراح في النفوس لم تلبث أن أدت إلى التمزق عند أول منعطف أو ضعف في المركز . . أو تآزر الفئات المجروحة ومواجهتها للسلطة .

ل- يدرك حزب «رأي» . . أهمية اليمن ووحدته سواء من حيث الموقع الهام الذي يحتله على مضيق وبحر مفتوح وبجوار مناطق تشكل أهمية حيوية للعالم وتربطنا بها علاقات تاريخية لا بد من تميمتها . . علاوة على علاقات الجغرافيا السياسية . . أو من حيث دور اليمن التاريخي «وبالذات منهج حضرموت» في نشر الاسلام ، في آسيا وأفريقيا . . دون قطرة دم واحدة وإنما بالقدوة الحسنة والسلوك والاعتدال والسماحة والمحبة والتعايش مع المجتمعات ذات الأنماط القيمية المختلفة . . هذا الدور التاريخي لليمن وعلاقاتها المتصلة بتلك المهاجر يؤهلها لدور ايجابي فاعل ومؤثر . . بل ان هذا النهج الاسلامي المعتدل- البعيد عن العنف وعن الصراع على السلطة السياسية - يؤهل اليمن لدور أوسع في عالمنا الاسلامي . . لذلك فالرابطة تولي اهتماماً كبيراً لعلاقات بلادنا الاقليمية ولأهمية ترسيخ الاستقرار في المنطقة وللعلاقات الاسلامية والدولية . . خاصة في ظل ثورة المعلومات ونظام العولمة الجديد .

م- إن الشباب . . وبالذات الطلبة هم مستقبل الوطن وقادة الغد ، من هذا المنطلق أولت - وتولي - الرابطة أهمية خاصة لهذا القطاع الذي يشكل أحد أهم الأزمات الناقلة للوعي الجماهيري ولحركة التغيير في الوعي الشعبي . ومن المهم إعادة النظر في مناهج التعليم ووسائله وتطويرها ، والدفع بالمنظمات الشبابية والطلابية .

ن- إن النساء شقائق الرجال . . ودور المرأة ، الواعي والمدرک لطبيعة المجتمع اليمني وبما لا يتعارض مع الشريعة السمحاء ، يشكل أحد منطلقات النشاط الرابطي ، والمرأة لا بد وأن تُعطى لها مساحتها الكاملة في حياة المجتمع وأنشطته المختلفة . . لذلك كان حزب «رأي» هو الحزب الوحيد الذي انتخب مؤتمره المرأة في أعلى هيئاته القيادية . . كمساعدة للرئيس . . ومساعدة للأمين العام وعضوات في اللجنة التنفيذية وفي الهيئة المركزية وفي كل المستويات والأطر . . ويهتم حزب الرابطة بضرورة تنمية الاسرة وتعليم المرأة وتنمية مهاراتها وقدراتها .

س- إن التنمية الاجتماعية المتوازنة تشكل أهمية كبيرة . . فمع إنتهاج حزب «رأي» لاقتصاد السوق . . إلا أن ذلك لايعني إغفال قيم العدالة الاجتماعية التي تراعي الطبقات الفقيرة . . من جنود وعُمال ومزارعين وصغار الموظفين . . مع ما يترتب على ذلك من تنمية مهاراتهم وقدراتهم وإفساح المجال لتنمية دخولهم . . وتفصيل مظلة الرعاية الاجتماعية . لذلك كان حزب «رأي» - من هذا المنطلق - حزباً وسطياً . . ومنذ نشأته اختط مايسميه اليوم «توني بلير» رئيس وزراء بريطانيا مفهوم «الطريق الثالث» الذي ينتهج الاقتصاد الحر وضمان الملكية الخاصة ، دون إغفال لتنمية قيم العدالة الاجتماعية .

ف- يولي حزب «رأي» أهمية بالغة لـ«عدن» كمنطقة حرة يمكن ان توفر عناصر منافسة أفضل . . لذلك لا بد من عمل حد لعمليات استباحة الاراضي فيها ولبقاء المشاكل العقارية المعيقة لدور وتطوير المنطقة الحرة .

ص- إن القوات المسلحة والامن من منظور حزب «رأي» يشكلان صمام الأمان لسيادة اليمن وأمنه واستقراره . . لذلك فإن تطوير

هذه القطاعات وبناءها بناءً وطنياً وحدوياً يشكل أحد أهم ركائز وأسس اليمن الموحد المستقر .

ق- إن مفهوم الرابطة لدور السياسة والسياسي . . انه في خدمة المجتمع وقضايا الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس .
تلك هي بعض منطلقات وأساليب عمل حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» والمعبرة عن نهجه وسلوكه الذي سبق به الزمن . .
وواكب الاحداث . . وكان لا بد من ذكرها في هذه المقدمة . . في هذه المناسبة التاريخية . . مناسبة احتفال حزب «رأي» بإحياء
الذكرى الخمسين لبدء رواه - الفقيه محمد علي الجفري ، والفقيه شيخان الحبشي وزملائهم من الرعيل الأول - في تأسيس الحركة
الوطنية وإنشاء هذا الحزب التاريخي العريق الصامد الحي والموكب لحركة الجماهير والساعي لتحقيق طموحاتها وآمالها .

الأوضاع الحالية:

مدخل:

بادئ ذي بدء . . لا بد من الإشارة هنا الى أن الأوضاع الحالية هي الناتج الطبيعي والابن الشرعي لتراكمات غير طبيعية وغير
مشروعة . . منها ما هو تاريخي موغل في القدم ومؤثر في التركيبة النفسية والاجتماعية . . ومنها ما هو مرتبط بأحداث وصراعات
نصف القرن الماضي . . ولا تتحمل السلطة الحالية، وحدها . . مسؤولية تلك التراكمات .

وإذا كنا نحمل السلطة الحالية مسؤولية استمرار الأوضاع المتردية الحالية . . فذلك للأسباب التالية :

١) أنها ساهمت في التراكمات العصرية . . وفي الارتكاز والاستخدام لآثار وموروثات التراكمات التاريخية التي تتعارض
ومتطلبات إقامة الدولة الديمقراطية بمرتكزاتها التي ورد ذكرها في المقدمة (الفقرة «ح»).

٢) أنها لم تتجه - حتى الآن - لأي مراجعة لنهجها . . وأي اصلاح لهذا النهج . . وتصر على الاستمرار في البناء على «خرابة»
تلك التراكمات غير الطبيعية وغير المشروعة . . معتمدة على شرعية «قانونية» و«دستورية» صنعتها هي وفصلتها على مقاس تلك
التراكمات والموروثات فيما كان يجب ان تكون تصحيحاً وإصلاحاً وإزالة لتلك التراكمات والموروثات . ومع تسليمنا بضرورة
وجود شرعية دستورية وقانونية، يتعامل بها الناس من منطلق الواقع ولصيانة الوطن من التمزق، الا ان الركون اليها وحدها - في
ظل تلك التراكمات الناتجة عن صراعات عميقة . . وفي ظل ازمات سياسية ملتهبة وأزمة اقتصادية خانقة وانتشار للفتن القبلية
وانفلات للأمن وتفش للفساد والتسيب المالي والاداري - هذا الركون الي تلك الشرعية، وحدها ، يشكل أهم المخاطر على الوطن
. . بل وعلى السلطة ذاتها . . والتجارب المعاصرة في العالم كثيرة . . فمثل تلك الشرعية يتم استخدامها كستارة تحجب عن البصر
الخراب في البناء . . أو كورق «الديكور» يزين الجدران في بناء يفتقد للأساس اللازم لاستمرار وتشبث ذلك البناء . . ولا يشعر
السكان إلا بإنهيار البناء عند أول هزة .

٣) أن هناك فرصة ثمينة للإصلاح الشامل . . مما يؤهل اليمن لدور رائد . . محلياً وإقليمياً ودولياً .

٤) إن استمرار التردد في الاقدام على اصلاح سياسي واقتصادي وقضائي واجتماعي وتعليمي وصحي . . الخ . . يشكل
خطراً كبيراً على كل الوطن ويعرضه للصراعات والانهيال في ظل أوضاع محلية وإقليمية ودولية لا تحتل أي صراع . . فأوضاع
بلادنا هي إلى «الصوملة» أقرب منها إلى «الإندونيسية» ولانود لها لا هذا ولاذاك .

لتلك الأسباب وغيرها . . فإن السلطات في الوطن اليمني عليها مسؤولية تاريخية .

وبنظرة موجزة لأوضاعنا . . يمكن إدراك خطورة الازمات التي تواجهها . . والتي تستوجب شجاعة في الاعتراف بها أولاً . .
ثم في مواجهتها والعمل على حلها .

أولاً: سياسياً:

بصرف النظر عن الاغلبية «المريحة» للمؤتمر الشعبي في مجلس النواب وبصرف النظر عن «ستارة» الشرعية الدستورية
والقانونية ، التي لانكر ضرورتها ، . . إلا أنه لا بد من الاعتراف أن ما هو قائم ناتج عن بناء لم يتم اعتباراً لتراكمات نصف قرن من
الزمان . . بل يجري «التضميد» على جراح وكسور ، مضاعفة ، لم يتم تطهيرها وتجييرها وعلاجها . . بل تم اعتماد مبدأ القوة

والنفوذ لصنع «شرعية» و«دستور» و«قانون» . . لم يتم حتى العمل به بل يتم الاعتماد على «قانون القوة» لا «قوة القانون» .
لقد تمت الاستعاضة «بقانون القوة» عن كل العوامل والأسس التي يمكن أن تبني الدولة التوحيدية وأن تقيم الوحدة القابلة
للاستمرار والتثبيت ، بل حتى عن «ستارة الشرعية» . . فتم القفز - باستخدام «قانون القوة» - على ضرورة إقامة منظومة الحكم
المتناسكة . . وعلى ضرورة إيجاد التوازن الفعلي . . وعلى الأهمية القصوى لإقامة نظام الحكم المحلي ، الفعلي ، واسع
الصلاحيات . . وحتى على القضاء العادل المستقل النافذ . . وبالتالي تحقق ، باستخدام «قانون القوة» أمن منظومة الحكم «السلطة
القائمة» المالكة للقوة . . وضاع أمن الوطن والمواطن . . وتحقق باستخدام نفس القانون «استقرار شكلي» لمنظومة الحكم . . وضاع
إستقرار الوطن . . واعتماداً على نفس القانون يتم التجاهل لأهمية إجراء المصالحة الوطنية الشاملة لعلاج جراح الصراعات
السياسية والاجتماعية السابقة والقائمة .

وبالتالي تم الاعتماد الكلي ، لبناء سلطات ، على «متغير» وهو «قانون القوة» . . عوضاً عن بناء دولة - قابلة للاستمرار والثبات
- تعتمد على «ثوابت» تشكل شروط الاستمرار والتثبيت ، «منظومة حكم متماسكة ، توازن فعلي ، نظام حكم محلي واسع
الصلاحيات ، قضاء عادل مستقل نافذ يحقق الأمن والاستقرار والتنمية الفعلية وسيادة «قوة القانون» . . وبالتالي المصالحة الوطنية
الشاملة لعلاج جراح الصراعات السياسية والاجتماعية» .

تلك هي حقيقة الازمة السياسية التي لاحل لها إلا بالاعتراف بوجودها . . ومعرفة وإدراك لعمقها وخطورتها على الوطن
واستقراره ووحدته . . والإتجاه - قبل فوات الأوان - لحلها . . عبر حوار واقعي وعقلاني يضع تلك الثوابت أساساً لبناء دولة
الوحدة ولتثبيتها . . ولنراجع التجارب التاريخية لليمن . . ولننظر لتجارب غيرنا في عصرنا . . وسندرك ان «المتغير» ، في بلد ،
لايجوز أن نعتقد أنه سيحقق الصيانة والترسيخ لأهداف كبيرة يراد لها الاستمرار والثبات ، فالقوة قد تنجح في فرض هدف في
ظرف معين . . ولكنها لا تستطيع أن تكون الصانع المستمر لترسيخ هذا الهدف واستمرار بقائه وتثبيته . . وتاريخنا اليمني وتاريخ
العالم كله يؤكد ذلك .

ولايجب ان ننتظر أن تنجح أي إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية أو قضائية أو قضاء على فساد . . إلخ . . في ظل غياب
إصلاح الخلل الكبير في العملية السياسية . . فالإصلاح السياسي هو المدخل لحل كل الأزمات وللخروج من كل المأزق .
إن أهم أسباب تخلف عالمنا الثالث هو الخلل في منظوماته السياسية الذي ينسحب أثره على كل منظومات المجتمع . . ففي بلادنا
هناك غياب كامل لكل أسس الترابط بين السلطة (دولة) وبين المجتمع . . بينما تلك الأسس هي أهم ضرورات تناغم أداء أجهزة
«الدولة» في أي مجتمع طبيعي ، ولكن في مجتمعنا فإن دور السلطة «الدولة» هو الغائب الحاضر . . فهو غائب عن أداء الواجبات
نحو المجتمع . . أمنية أو تمموية أو خدمتية . . وحاضر في خدمة السلطة نفسها ولاسواها . . فالقريب - من أفراد أو فئات المجتمع
- من السلطة «الدولة» «يتمرغ» في أمنها ونعيمها . . وباقي المجتمع يعيش حالة انفصال عن السلطة «الدولة» ، فهي لاتعنيه إلا
ك«جارية» وهو لايعنيها إلا كمصدر «للجباية» .

وهذا أمر لاتستقيم به دولة . . ولايتحقق من خلاله أمن أو استقرار أو تنمية . . ولا حل إلا ببناء الأسس والثوابت التي ذكرناها
. . فهي وحدها التي يمكن ان تحقق - التناغم المفقود - بين الدولة والمجتمع . . وتزيل الانفصال بينهما . . أما «قانون القوة» فهو
قانون لحالة «متغير» . . أثبت التاريخ والحاضر عدم جدوى الاعتماد عليه لبناء دولة وبناء وطن بل حتى عدم جدواه لأصحاب تلك
القوة «المتغيرة» .

إن المرحلة السابقة - مرحلة الحرب الباردة - كانت تعتمد على «قانون القوة» في دول العالم الثالث لفرض ماسمي بالشرعية
الثورية أو الدكتاتوريات . . وكانت لتلك المرحلة أسبابها وشروطها . . ومواصفات للاعبين «الأتباع» . . بل إن «قانون القوة» كان
الحاكم لحركة الحياة في دولة أحد القطبين «الاتحاد السوفياتي» . . وياتهاء الحرب الباردة لم ينفع ذلك القانون حتى تلك الدولة
العظمى . . بل كان السبب في إنهيارها وانهايار كل منظوماتها في كل الدول المعتمدة «قانون القوة» (بالمعنى الواسع . . بما في ذلك
الفرض وغياب الحريات السياسية والاقتصادية وغياب الديمقراطية . . وسيطرة الرأي الواحد والتوجه الواحد . . بقانون القوة» . .
كما تجهت - وتوجه - الأنظمة الديكتاتورية في الجانب الآخر إلى الانفتاح والاصلاح السياسي بنسب متفاوتة وأساليب بعضها حاد
وبعضها هادئ .

ونحن اليوم نعيش التمهيد لمرحلة مختلفة . . وهي مرحلة «الحرب الاقتصادية الساخنة» . . ولها شروطها وأدواتها ومستلزماتها . ومن أهمها تقليص وتجميع «قانون القوة» وإعطاء مساحة لـ«قوة القانون» . . وتحقيق التوازن ، حتى على المستوى المحلي . . . ، والديمقراطية وحماية حقوق الانسان وحقوق المرأة وحماية البيئة والتوسع في تطبيق أنظمة الحكم المحلي واسع الصلاحيات وإصلاح القضاء واستقلالته وتقليص الفساد والإصلاح والإنتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والاستفادة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا في الادارة وفي كل مناحي الحياة . . وتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني .

ومن هذا المنطلق كان لابد من الشروع في إجراء اصلاح اقتصادي ، في بلادنا ، . . ويظل - هذا الاصلاح - معطلاً وفاقداً لعوامل النجاح في غياب إصلاح سياسي فعلي وشامل . . وهو ما أثبتته ، وثبتته ، الأحداث والتطورات . . عندنا وعند غيرنا . . بل حتى عند دول حققت نجاحات اقتصادية باهرة ، ولكنها تداعت وانهارت لغياب الاصلاح السياسي الحقيقي ، رغم وجود «ستارة» الشرعية الدستورية والقانونية . . التي مزقتها تداعيات المنظومة السياسية التي صنعتها لنفسها .

ثانياً: اقتصادياً:

في عام ١٩٩٥م بدأت عملية ماسمي بـ«الاصلاح الاقتصادي» . . وحققت الحكومة - على المستوى النظري - بعض النجاحات في محاولات التثبيت وبالذات في سعر العملة الذي تم على حساب قروض محلية (بيع سندات صادرة عن البنك المركزي) وتقليص دعم السلع . . ورفع الفائدة على القروض بالعملة المحلية . . وهذا سيؤدي الى زيادة العجز مستقبلاً في الميزانية نتيجة لخدمة الديون المحلية . . وإضافة ديون خارجية جديدة . . ورغم إلغاء النسبة الأكبر من الديون الخارجية السابقة وإعادة جدولة المتبقى منها . . إلا أن خدمة ماتبقى من الديون وخدمة الديون الجديدة المحلية والخارجية ستمتص ماتم توفيره في هذا الجانب .

كذلك فقد تم خفض مؤقت للميزانية . . عاد للارتفاع مرة أخرى وبدرجة أسوأ . . ويتم تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية التي يتأثر تنفيذها ، أداء وجودة ، بالفساد المستشري والمحمي بـ«قانون القوة» .

كما أن نظام جمع الضرائب والواجبات والجمارك بطريقة «المقاولات» ، وهو نظام فريد ، حيث يقوم «المقاول أو المتعهد» بالالتزام بجمع مبلغ محدد لصالح الدولة . . وبالتالي تتم عملية إرهاب للمواطن . . فتزيد عمليات التهريب التي يربحها «قانون القوة» فتحسر الدولة .

كل ذلك يتم على حساب المواطن الذي زادت معاناته بشكل غير مسبوق . . وأصبحت معظم فئات المجتمع تقاسي من ضنك المعيشة . . واستحوذت شريحة ، صغيرة جداً ، على معظم الثروة والامتيازات . . نهياً للممتلكات الخاصة واستغلالاً للثروة العامة والمال العام ولمشاريع التنمية . . اعتماداً على «قانون القوة» وانتشر الفساد حتى أصبح هو الدولة .

نتيجة لكل ذلك:

- يتوقع أن يصل العجز في الميزانية لهذا العام إلى ٢٥٪ من الموازنة العامة .
- تدهور ملحوظ في الانتاج الزراعي .
- استباحة خطيرة للثروة السمكية . . وتدمير للبيئة البحرية «وهو ما ألح إليه الرئيس في كلمته بمناسبة ذكرى إعلان الوحدة» . .
- وأصبحت تراخيص الاصطياد تمنح للترضية أو للإثراء دون حسيب أو رقيب أو عناية بمزارع الأسماك أو رقابة على أنواع الأسماك التي يتم اصطيادها . . مما يهدد هذه الثروة الهامة ، التي يمكن أن تكون رديفاً للنفط ، بل أهم لأنها ثروة غير ناضبة ، لو تم الحفاظ عليها واستخدمت الأساليب العلمية في عمليات الصيد وتنمية مزارع الأسماك . . إن ما يجري في هذا القطاع الهام أمر خطير جداً .
- اتسعت مساحة الفقر وتقلصت بدرجة خطيرة الطبقة المتوسطة التي تعتبر الاساس لأي تنمية .
- ارتفعت نسبة البطالة الفعلية إلى أكثر من ٣٥٪ كما توجد بطالة مقنعة لاتقل عن ١٥٪ .
- غياب للاستثمار لحضور عوامل الطرد . . من فساد وغياب للثقة في النظام السياسي وللأمن والاستقرار وفرض أتاوات أو شراكة باستخدام «قانون القوة» .
- الاستيلاء على مؤسسات وشركات الدولة تحت مبرر الخصخصة . . وتحويل إلى ملكية لأفراد بأثمان بخسة فتحسر الدولة

ويخسر المجتمع . . دون أي حلول للعمال في تلك المؤسسات والشركات . . ويفترض أن لا يتم الشروع في الخصخصة إلا بعد إنشاء «سوق المال» . . حتى يمكن بيعها على أوسع شريحة من المجتمع . . وبسعر مناسب . . لتتحول إلى شركات مساهمة . . تؤدي دوراً فاعلاً في التنمية .

- تسيب إداري شامل . . يشكل أحد العوائق لأي إصلاح اقتصادي .

- عدم وجود أي فعالية لما سُمي «بمظلة الرعاية الاجتماعية» . . ولا تنفيذ طبقات المجتمع التي خصصت لها هذه «المظلة» . . بل أصبحت مصدراً جديداً للفساد . . بل إن المساعدات الخارجية لتنمية المناطق الريفية ولكوارث السيول في «مأرب» و«شبو» و«الحديدة» وغيرها . . قد تبخرت ولم يصل إلى المتضررين إلا عدد قليل من الخيام . . بينما عشرات الملايين من الدولارات لا يعلم الناس أين ذهبت؟! . . وأعلنت الحكومة أنها ستصدر تفصيلاً عن نواحي صرف هذه المساعدات الكبيرة، لكنها عجزت عن ذلك .

- إلى الآن لازال يتم التلاعب بملكات الناس الزراعية والعقارية المصادرة والمؤممة، خاصة في «عدن» و«حضرموت» و«الحج» و«أبين» وتنتقل من مالك إلى مالك جديد دون أي حق شرعي أو قانوني . . فلا المالك الشرعي الأصلي استعاد حقه كاملاً . . ولا من كانت في حوزته استفاد . . بل ظلم جديد . . بأسلوب «الفيد» و«الغنيمة» وبقانون القوة .

وهذه القضية تشكل أحد عوائق الاستثمار . . فلا يأمن المستثمر، الذي يجب أن نسعى إليه ونشجعه، عندما يلمس تلك الممارسات . . وعندما يشاهد استمرار استحالة ونهب أراضي الناس وأراضي الدولة . . والممتلكات العامة والخاصة .

ثالثاً: الخدمات:

الأمن:

كما أسلفنا فهو الغائب عن المجتمع والحاضر لحماية السلطة . . وأصبحت سمعة بلادنا نتيجة لخطف الأجانب الذي أساء لليمن وشعبها . . فهو عمل يتنافى مع أخلاق شعبنا وقيمه . . ولا بد من إزالة أسبابه ودوافعه . . كما أن ما يجري في التحقيقات وفي المحاكمات، لمن تم اتهامهم بأعمال التفجيرات، يتنافى مع كل الشرائع والقوانين وحقوق الإنسان . . ففضائح التعذيب التي وردت في المحاكم تجعل كل مواطن يعيش في رعب . . فأصبح كل إنسان معرضاً في أي وقت للقبض عليه - بعيداً عن القانون - وتعذيبه وإجباره على الاعتراف بما لم يرتكب . . وتقف المحاكم عاجزة عن التحقيق في تلك الممارسات أو محاسبة مرتكبي التعذيب .

إن الإنسان في بلادنا أصبح لا يجد من السلطة أي جهود للمحافظة على دينه ونفسه وماله وعرضه بل وعقله . . بل في أحيان كثيرة أصبحت السلطة وأهل النفوذ مصدراً لانتهاك تلك الحقوق . . كما أن الفتن القبلية قد انتشرت انتشاراً كبيراً . . فلا توجد محافظة لاتعاني منها، بما في ذلك العاصمة صنعاء . . وكل ذلك يجري وكأنه لا يهم السلطة . . فلا تتحرك لتنفيذ حكم القصاص . . ولا لوضع حد للفتن وكأن ذلك يجري في بلاد أخرى . . بل إن كثيرين يعتقدون أن السلطة تشجع وتمون هذه الفتن .

وبدون أمن لا استقرار، وبدون استقرار لا استثمار . . وبدون استثمار لا تنمية . . وبلا قضاء عادل ونافذ وإعمال للقوة القانون» فلا أمن .

التعليم:

وصل إلى مرحلة لا يمكن القبول باستمرارها . . فالمناهج التعليمية والتربوية مسخ . . والمعلم المحلي مهمل لا حقوق له ولا معيشة تليق بدوره ومكانته . . ولاتنمية لقدراته العلمية والمهنية . . وفصول الدراسة مكتظة بما يجعل من عملية التحصيل عملية مستحيلة (في المدارس يصل عدد الطلبة في بعض الفصول إلى «١٢٠» طالباً، أما في الجامعات فمئات) . . والتعليم المهني والفني متدن إلى درجة العدم . . ونتيجة لإهمال حقوق الأساتذة فإن بلادنا تشهد هجرة عقول لم تشهد في تاريخها . . والتعليم الخاص لارقابة حقيقية على مناهجه . . ولا يحظى به ولا يحظى بالمنح الدراسية إلى الخارج إلا أصحاب «قانون القوة» .

الصحة:

انتشرت الأمراض - وبعضها لم تعهدها اليمن - وأوبئة كثيرة، بل عادت أوبئة كانت قد انتهت عندنا وفي العالم كله «مثل السل والجذام وأمراض الكبد» . . ولم نسمع عن دراسة تحدد أسباب انتشار تلك الأمراض غير المألوفة، وتدنت الخدمات الصحية إلى

درجة تقترب من الغياب . . .

٩٤٪ من المواطنين لا يتحصلون على علاج .

و ٥٪ يحصلون على مادون الحد الأدنى من العلاج .

٥, ٥٪ هم القادرون على العلاج في المستشفيات الخاصة التجارية وفي الخارج - إما على حساب الدولة (من أهل النفوذ) أو على حسابهم (من القادرين) .

٥, ٥٪ يتعالجون في مستشفيات المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى .

إن ما يصرف على العلاج في الخارج لهذه الشريحة يكفي لبناء وإدارة أحدث المستشفيات والمستوصفات .

فما يصرف في الأردن والهند حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ،

وما يصرف في مصر حوالي ٧٥ مليون دولار سنوياً .

وما يصرف في أوروبا وأمريكا وغيرها حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً . وهناك مناطق كاملة لا يوجد بها مستوصف .

الكهرباء والماء:

٧٤٪ من المواطنين لا يتحصلون على أي مياه نقية . . و ٢٦٪ يحصلون على مياه «شبه» نقية . . و «تعز» أكثر المدن «ازدحاماً

بالسكان» لا يأتي إليها الماء إلا يوم واحد كل شهر . . وحوض مياه صنعاء يقترب من النضوب . . ومعظم مصادر ومشاريع المياه في الريف تمت إقامتها على حساب المواطنين .

و ٩٤٪ يعيشون في الظلام بسبب تدهور الخدمات الكهربائية . . والباقي لا يكاد يمر يوم دون انقطاع الكهرباء بما في ذلك

العاصمة صنعاء . . كما أن معظم المناطق الريفية قد أقامت مشاريع كهرباء متواضعة على حساب مواطنيها .

الطرق:

ما هو قائم يتدهور ولا صيانة تذكر . . وما ينفذ دون المواصفات المحددة . . ولا رقيب . . وتفتقر اليمن إلى شبكة مواصلات تربط

بين محافظات ومدنها وقراها . . ومعظم ما هو قائم عبارة عن طرق ترابية أو تعبيد في بعض المناطق الجبلية أقامه المواطنون .

الحالة النفسية للناس:

لقد وصل الناس إلى مرحلة تقترب من حالة اليأس من أي إصلاح حقيقي . . يترافق مع هذه الحالة . . قسوة المعاناة المعيشية

وطغيان الخوف . . الخوف من السلطة . . الخوف من الأقوى . . الخوف من المستقبل . فاجتمع لباس الجوع والخوف . . وغاب ،

أو كاد ، حتى الأمل في انفراج . . فالسلطة تعيش حالة انفصال عن المجتمع فلا يشعر بها المواطن إلا كأداة لحماية نفسها على حساب

أمنه . . وعامل تجويع على حسابها وعلى حساب مستقبل أطفاله وصحتهم وتعليمهم .

ومع ذلك يشاهد ويسمع ويقرأ وسائل اعلام السلطة فلا يكاد يصدق أن تلك الوسائل تتحدث عن اليمن . . فهي تتحدث عن

«وجود كل معدوم» و«غياب كل موجود» في اليمن . . تتحدث عن النجاح الاقتصادي والتقدم والتنمية والعدل والمساواة والأمن

والاستقرار والديمقراطية والحرية وعوامل استمرار الوحدة . . وعن محاربة الفساد والظلم والتخريب . . وعن عدم إفساد الحياة

السياسية والقضاء على التمييز و قتل ملفات الماضي وعلى تلاحم السلطة مع المجتمع . . الخ . . كل ذلك خلق عند المواطن مناعة

من تصديق أي شيء يأتي من إعلام السلطة .

لقد بدأ يسود مفهوم استخدام «قانون القوة» على مستوى الأفراد والجماعات . . انطلاقاً من واقع الانفصال الفعلي القائم بين

السلطة والمجتمع . . وغياب «قوة القانون» الحامي لأفراد المجتمع وجماعاته والمحافظ على حقوقهم والمحقق لمعيشتهم . . لذلك أصبح

كل فرد أو جماعة في المجتمع يبحث عن امتلاك أسباب ووسائل «القوة الذاتية» لإعمال قانونها في العلاقات بين أفراد المجتمع

وبعضهم أو بين جماعات المجتمع وبعضهم . . ومنهم من يستطيع أن يستخدمه حتى ضد السلطة . . فأصبحنا نشاهد - إلى جانب

انفصال السلطة عن المجتمع - بوادر «تشرذم» في إطار المجتمع يحوله إلى «جزر منفصلة» بل «ومتصادمة مع بعضها» . . ومنها

ما سيصبح متصادماً مع السلطة أو بالأصح مع «جزيرة السلطة» . . وعند ذلك تنتهي حتى قدرة السلطة على الحماية الذاتية . . فكل

«سيذهب إلى «جزيرته» وعشيرته ليدافع عنها . . وجماهير المدن، المسحوقة معيشياً ، ستصبح مدنها هي «جزرها» . . ويعم الانهيار

والتمزق - لاسمح الله-

كل ذلك يعتمل في صفوف الناس . . في مجتمعنا اليمني . . بل أصبح أمراً ملموساً وتذمر مؤشرات بأوخم العواقب . . فإن بقي من لا يشعر بذلك ولا يرى تلك النذر أو يتجاهلها فإن ذلك لا يغيها بل يجعل مخاطرها أكبر ونتائجها أكثر سوءاً .

هذا موجز لتدهور الحالة في بلادنا على كل المستويات . . هل لا توجد إيجابيات؟!

لأنقول ذلك . . ولكن نستطيع أن نقول أن هناك قدراً - بدأ يضيق - من مساحة «الكلام» المسموح . . وكما قال الأخ الرئيس في مؤتمر صحفي أنهم سمحوا به (حتى لا يجتمع عسران . . عسر الحالة المعيشية «وأضيف . . وتراكم الأزمات في كل المجالات» وعسر كنم الأنفاس . . فليترك الناس ليتنفسوا) . . وكما قيل : «أن السلطة أزاحت الشمع من على أفواه الناس ووضعت في أذنها . . وتركت الناس يتكلمون لكن هي لا تسمعهم» .

كذلك هناك حرية أن يعمل الإنسان، في هذه المرحلة، ما يشاء ضد من يشاء إلا ضد السلطة، فلقد أمّنت نفسها - أو هكذا تعتقد - وتركت كل مواطن يؤمن نفسه، إن استطاع، أو يتحمل ما يأتيه منها ومن القادرين .

لماذا هذا الطرح؟ ولماذا الآن؟

إنني، بصدق وإخلاص، لأقصد بذلك الإساءة - ونكّن للجميع كل مودة - وإنما أدق جرس الخطر . . الذي أراه يتهدد بلادي وأهلي فلسنا . . - ولست - من هواة المزايدة . . بل لقد تحملنا طوال التاريخ، ولازلنا، الآلام والإتهامات الباطلة المغرضة من جراء ابتعادنا عن المزايدة وعن استغلال عواطف ومعاناة الجماهير لأغراض حزبية . . وفضلنا أن نتحمل نحن - نتائج الفهم الخاطئ عند البعض - ونظل أوفياء لشعبنا صادقين معه . . نجنبه التضحيات التي لا تحقق أهدافه . . وكنا، دائماً، متيقنين من أنه لا يمكن إلا ويظهر الله الحقيقة ويدرك شعبنا أننا الأوفياء الصادقون الثابتون الذين لا يفرطون في قضاياهم ولا يتاجرون بمعاناته . . ولا يبحثون عن زعامات على حساب تضحياته . . ونحمد الله أن أظهر الحقيقة وأن شعبنا قد أدرك تلك الحقيقة .

من هذا المنطلق . . نطرح هذا الطرح الصادق والهادف إلى الإصلاح . . وإلى تشخيص الداء وبالتالي يسهل معرفة الدواء . . وتبقى جرأة المعالجين وحكمتهم وإدراكهم . . بحيث لا يبقى من يعتقد - خطأ - بمعالجات لاتواءم وعمق وتعقيدات الأزمة . . أو يعتقد بإمكانية استمرار العلاج بالمسكنات أو الترقيع، فلم تعد المسكنات تجدي . . ولم يعد في الثوب مكان للترقيع .

وإذا اعتقد أحد أن إصلاح الأوضاع سيقلص مصالحه، فعلينا أن نعلم - يقيناً - أن عدم الإصلاح الحقيقي للأوضاع سيأتي على كل المصالح المتركمة والقادمة، لذلك كانت استجابتنا لدعوة الرئيس الرضمانية - التي تمت، ولا تزال تجري، محاولات لإجهاضها بإصدار الأحكام أو بتصرحيات باهتة - . . وكرر الرئيس الدعوة، بقفل الملفات والنظر إلى المستقبل لبناء اليمن، عشية الاحتفال بذكرى إعلان الوحدة مساء يوم ٢١/٥/١٩٩٨ م . . ولكن فوجئ وصدم المراقبون بتهميش الدعوة واختزالها في الدعوة لحوار، بين الأحزاب، للإتفاق على «ميثاق شرف» . . وهو أمر لا يحل قضية ولا يعالج أزمة ولا يبي أسس وحدة قابلة للإستمرار . . بل يكشف - من جديد - عن وجود أزمة عميقة يُسطح أسلوب حلها في توقيع «ميثاق شرف» . . وكأن التوقيع على ميثاق كهذا سيزيل كل التراكمات ونتائج الصراعات ويبني أسس التوازن والعدل .

إن أصحاب مشروع «ميثاق شرف» مع افتراضنا بحسن نيتهم، قد اعتقدوا - خطأ - أن ورقة يوقعها نفر من قيادات الأحزاب تكفي لعلاج أزمة بعمق الأزمة اليمنية، متناسين أننا قد وقعنا اتفاقات ووثائق عهود وتعهدات وقرارات تحوي أسساً وإجراءات، وبرعاية دول، بل برعاية مجلس الأمن، ومع ذلك لم تغن شيئاً، ولم تمنع صراعاً ولم تعالج أزمة وذلك لغياب الإقتناع الحقيقي بها فتم وأد كل تلك الوثائق . . فكيف إذاً بـ«ميثاق شرف» لا يحوي إلا توجهات ونوايا، لا خلاف حولها، كالوحدة والديمقراطية والجمهورية فما الجديد فيه؟! وماذا سيحقق على أرض الواقع سوى التعبير عن نوايا وأمان . . دون أن يضع أسساً عملية لتحقيق هذه التوجهات والأمني وصيانتها ودون إيجاد آلية ملزمة لوضع تلك الأسس موضع التنفيذ؟!

والحل:

أولاً: نرى أنه أن الأوان أن تدرك كل الأطراف . . وبعمق وصدق الأمور التالية:

(١) أن استمرار أعمال سيادة «قانون القوة» مدمر للوطن والمواطن . . ولنظومة الحكم نفسها .

(٢) أن تجزئة الحلول . . والترقيع والمسكنات لم يعد لها جدوى .

(٣) أن لا يسعى أحد ليحل محل أحد أو يسعى أحد لاستثناء أو تغييب أو تهيمش أحد .

(٤) أن الوطن اليمني لم يتوحد لقرون في دولة واحدة على كل الساحة اليمنية التي تشملها حالياً الجمهورية اليمنية . . وأن المحافظات الجنوبية والشرقية نفسها لم تحكم حكماً وطنياً موحداً لقرون طويلة ، بل كانت مجزأة ، وبلغ عمر بعض دولها أو دويلاتها ستة قرون (الدولة الكثرية بحضرموت) وثلاثة قرون (الدولة الواحدة بمحافظة شبوة) . وأن الحكم في ظل دولة واحدة ، في المحافظات الجنوبية والشرقية ، تم لثلاثة وعشرين عاماً فقط (منذ ١٩٦٧م - ١٩٩٠م) في ظل صراعات في إطار السلطة على أساس مناطقي . . وأن المحافظات الشمالية ورثت متناقضات وتراكمات لصراعات طويلة . . وبالتالي فإن الوحدة «طرية العود» وتحتاج منا جميعاً للرعاية لمتين عودها وتمكينها من النمو وتحقيق الاندماج الاجتماعي بالتطور الطبيعي لهذا الاندماج . . ولن يتم ذلك إلا بمراعاة الجذور التاريخية والتراكمات والموروثات لا بالقفز عليها وتجاهلها . . فتجاهلها لا يلغيها بل يعمقها ويدفع إلى التمرس خلفها . . لذلك فعنصر التوازن الفعلي على مستوى الوطن ، ونظام الحكم المحلي الحقيقي والواسع الصلاحيات . . يشكلان أساسين عمليين وعلميين من أسس عوامل بناء وحدة قابلة للإستمرار . . وغياب التوازن الفعلي ونظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات يشكلان أهم معاول الهدم لبناء أسس الوحدة . . والقوة لا تقيم أسساً ثابتة ولا تصون بناء . . فهي بطبيعتها عامل «متغير» - اتجاهها وفعالية - بل وبقاء .

(٥) وكما كانت مقولة : «أنا حققنا الوحدة سلمياً وديمقراطياً . . وبالتالي تصبح دولة الوحدة - أرضاً وإنساناً ومصالح و ثروات ومراكز نفوذ وقرار - جائزة وغنيمة تتم قسمتها «حزبياً» ، كما كانت تلك المقولة سبباً للصراع والأزمات ، . . فإن أخطر عوامل هدم الوحدة وإذكاء عوامل الصراع والعنف والقهر ونكء الجراح هو مقولة : «أن الوحدة تحققت عبر نهر من الدماء . . وقوافل الشهداء وتل من الجماجم . . إلخ) . . أي أنها تحققت بالقوة . . وبالتالي فهي وماتحويه - من أرض وإنسان و ثروات ومصالح وميزات ونفوذ وقرار - تصبح ملك وفيد وغنيمة حرب .

لذلك ، ولكي يشعر كل مواطن - في كل أنحاء الوطن - أن الوحدة تشكل أهمية قصوى لكيونته وأنها الأساس الأهم للنمو وللبقاء المحترم والفاعل في هذا الجزء الهام من جزيرة العرب . . فلا بد أن يشعر أنه شريك فيها . . وأنه مساهم في بناء أسسها وأنه ليس جزءاً من «غنيمة حرب» أو قسماً من «جائزة» . . أو أنه «ملكية مكتسبة» كل يحاول الاحتفاظ بها أو استعادتها . . ولا بد أن يشعر بأن سلطات دولة الوحدة تحقق له الوجود المحترم والمواطنة المتساوية . . وتصون حقوقه وتحقق طموحه وأمانه . . وأن «قوة القانون» هي القائمة والمقيمة للحق والعدل للجميع وبين الجميع . . وهنا سيدافع عنها المواطن دفاعه عن حقه وأمانه وسيساهم بإيجابية في بناء صرحها .

(٦) أن العالم ، كله ، يتقارب سياسياً وثقافياً ، وليس اقتصادياً وتجارياً فقط ، وأن الفكر المعاصر يتجه إلى السياسة الوسطية . . أو «الطريق الثالث» - كما أسماه رئيس الوزراء البريطاني «توني بليز» - . . هذا الطريق الوسط أو الثالث يتمثل في السياسة المبنية على التوازن ، الخارجي والداخلي لكل دولة ، وأنظمة الحكم المحلي واسع الصلاحيات . . والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية . . والحفاظ على حقوق الانسان والمرأة وصيانة البيئة من التلوث . . والحوار لحل المشاكل والخلافات ، داخلية كانت أم خارجية ، ونبذ العنف في العمل السياسي . . كما انه طريق وسط في الاقتصاد الحر والمبني على سياسة السوق والمنافسة بما لا يعيق تنمية قيم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ومصصلحة الجماعة وبما لا يسمح بعودة هيمنة الدولة على كل شيء وإدارة كل شيء . . وتبني سياسة العولمة بوصفها شيئاً حتمياً ومرغوباً أيضاً ، بما تعنيه من اتساع التجارة والمبادلات العالمية وبما تعنيه من أن دور الحكومة لا يتمثل في مراكمة عجز الميزانية بل بانتهاج سياسة مالية متزنة تقتزن بالتدخل الحكومي لدعم الناس والأعمال - لابل هيمنة عليها - كي تبقى وتتنافس في هذا السوق الكوني الجديد ، أي أن هذه الوسطية أو «الطريق الثالث» لا تستهدف مقاومة التغيير بل تستهدف تجهيز المجتمع بما يلزم لنجاح هذا التغيير .

(٧) أن العالم في ظل ثورة المعلومات والتداخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعاته ودوله . . أصبح يهتم بكل خلل يحدث في أي من دوله ومجتمعاته . . بصرف النظر عن بعدها الجغرافي . . واليمن لا تشكل استثناء . . بل إن موقعها الهام . . وأهميتها التاريخية والمستقبلية ودورها الهام في المنطقة والعالم . . تجعل ما يجري فيها في بؤرة اهتمامات محلية وإقليمية ودولية

.. لذلك فإدراكنا - كيمييين - لهذا الامر يفرض علينا التصرف بما يتناسب وأهمية بلادنا .. وأن نقيم أسساً للدولة التوحيدية تجعل من وحدتنا قابلة للاستمرار .. ومن الأوضاع في بلادنا قابلة للاستقرار .. وكلاهما من الشروط الأساسية لوجود بلادنا وجوداً محترماً على الخريطة السياسية .. ولتأهيلها للدور الذي يتلاءم مع مكانتها وأهميتها وتاريخها .
وبالتالي فاختزال القضايا .. وتهميشها .. والاعتماد على الترقيع والمسكنات لم تعد تتحملها أوضاعنا .. ولم يعد لها قبول .. والزمن لا ينتظر من يضيعون أيامه وأشهره بل وسنينه على غير هدى .

ثانياً:

لذلك كله .. فإننا ندعو الجميع الى استخدام كافة صلاحياتهم .. وإمكاناتهم .. وقدراتهم .. للتعاون لإخراج الوطن اليمني من تلك الدوامة والحلقة المفرغة .. صيانة لوحده .. ورحمة بإنسانه الذي فاق تحمله كل تصور .. والذي لم يعد لديه المقدرة على تحمل المزيد .. معيشياً وأمنياً وظلماً وخوفاً وقلقاً وامتهاناً .. ولم يعد هناك إلاّ الإتجاه العاجل لبناء أسس وحدة قابلة للاستمرار والثبات والديمومة .. منيعة على كل أسباب وعوامل التصدع .. وذلك في إطار منظومة حكم متماسكة .. تملك مكوناتها القدرة على التعايش والتعاون .. وتحقيق التوازن الفعلي على مستوى كل الوطن .. وتقييم نظام حكم محلي واسع الصلاحيات وقضاء عادلاً نافذة أحكامه مقيماً لقوة القانون .. وبالتالي يتحقق الأمن والاستقرار والتنمية الفعلية والمصالحة الوطنية الشاملة لعلاج جراح الصراعات السياسية والاجتماعية .. في ظل نظام وحدة .. يبني ولا يهدم .. يعدل ولا يظلم .. ويوحد ولا يفرق .. يعز ولا يذل .. يصون ولا ينتهك .. يحفظ ولا يبدد .. يساوي ولا يميز .. يزرع المحبة .. والأمن .. والوفرة .. والاستقرار .. والطمأنينة .. والثقة «يمن» قادر على التعامل السوي، إقليمياً ودولياً، بما يحقق مصالحه وكرامة شعبه وبما لا يتقاطع مع مصالح الآخرين .

ثالثاً:

ولكي يتحقق ذلك كله فإننا ندعو السلطة، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، إلى حوار كآلية تستهدف تحقيق هذه الأسس .. والثوابت .. كما تستهدف إزالة آثار الحرب الأخيرة .. وعودة المبعدين عن أعمالهم إلى أعمالهم .. وعودة النازحين إلى وظائفهم القانونية .. وعودة كل اليمنيين الذين نزحوا في مختلف فترات الصراع .. موفوري الكرامة مصاني الحقوق السياسية والقانونية .. وعند ذلك يمكن أن تنفق جميع القوى الوطنية على ميثاق شرف لتعزيز العمل السياسي الديمقراطي المستقبلي كتتويج لبناء أسس الوحدة القابلة للاستمرار .. وبذلك نجنب بلادنا مزلق الصراع والتغييرات الحادة، ونزرع بذور المحبة والمودة ونزرع أشواك البغضاء والكراهية والمزيدات .

وإن المسؤولية التاريخية الرئيسية وجهة القرار في الدولة للتجاوب - إيجابياً - مع طرحنا هذا هي مؤسسة الرئاسة بالدرجة الأولى، إلاّ أن وجود شخصية مثل الدكتور عبدالكريم الارياني على رأس الحكومة يمكن أن يكون عاملاً هاماً لاستيعاب حقائق الواقع المعاش في بلادنا وأهمية بناء الأسس لوحدة قابلة للاستمرار وأهمية ذلك لاستقرار اليمن والمنطقة، خاصة وأنه عُرف بالذكاء ويملك رصيداً كبيراً من الخبرة والمعرفة والاطلاع بتاريخ اليمن قديمه وحديثه، وبمجريات الأمور في العالم وتطورات النظام الدولي .

ختام:

إننا ننظر - بشوق - إلى اليوم الذي تتحقق فيه كل طموحات شعبنا .. وترتفع عن كاهله معاناة الجوع والخوف والقلق .
وإنني أدرك أن الأوضاع الحالية هي نتيجة تراكمات وموروثات لصراعات قديمة وحديثة .. وأنا بحاجة إلى زرع عامل الثقة الذي أثرت عليه عوامل الصراعات والتجارب السابقة .. كما أننا جميعاً بحاجة إلى أن نسمو فوق الجراح .. وفوق المصالح الذاتية والحزبية وأن نجعل مصلحة الوطن، أرضاً وإنساناً، فوق الجميع .
فالقضية كبيرة .. وتحتاج إلى نفوس كبيرة .. وشجاعة في مواجهة النفس أولاً .. ثم في رفع درجة إدراك من لازال إدراكه دون المطلوب .

ويكفي اليمن وشعبه ما عانى من صراعات ومآس وهي كافية لأن ندرك جميعنا أن اليمن للجميع .. وأن مسؤولية صيانه وبنائه وبنائه تقع على الجميع .. وأنه يتسع للجميع .. وأن على أبنائه أن تتسع قلوبهم لبعضهم .. وأن تتسع لليمن .. كل اليمن ..

وأن المرحلة حرجة وصعبة والمسؤولية التاريخية جسيمة. ولنضع جميعنا شعار «اليمن فوق الجميع . . وجميع أبناءه» كموجه لكل حركتنا ونشاطنا . . وقولنا وفعلنا . . وخلافنا واتفاقنا . . ولننظر إلى العالم من حولنا ونعتبر . . ولنقرأ تاريخنا ونذكر . . ولنتق الله في شعبنا المنتظر . . ويكفي ماضع من عمر هذا الجيل في صراعات أورثته التخلف والجوع والخوف والدمار المادي والنفسي . . والعالم من حولنا يحقق قفزات من التقدم والازدهار والحياة الكريمة لشعبه .

هذه رؤية، لا أدعى كمالها، ولا امتلاكها لكل الحقيقة، ولا خلوها من الخطأ والنقص، ولكن أستطيع أن أدعي، بحق، أنني مخلص في الطرح، صادق في التوجه، هادف إلى صيانة الوطن والأهل وإلى تحقيق مصلحة الوطن اليمني ونمائه ورفع المعاناة عن كاهل شعبه، مدرك لأهمية هذا الجزء من عالمنا العربي والاسلامي ولدوره الهام الذي يجب أن يضطلع به إقليمياً وإسلامياً ودولياً، وبما يتلاءم مع مكانته وعراقة شعبه وتاريخه الضاربة جذوره في الأعماق. كما أستطيع أن أقول، بحق أن قلوبنا بريئة من الحقد والكراهة والبغضاء، وأنا لانكن لشخص أو لجهة إلا الخير، بل حتى لمن أساء إلينا فضلاً عن من لم يسء.

ونعاهد الله، ثم شعبنا على استمرار النضال الصادق الوفي والمسؤول وان نظل كما عهدنا شعبنا صامدين غير مفرطين، أبناء لانخون، صادقي القول، طاهري القلوب والقوالب، نعمل مانقول، وننوي مايصون مصالح شعبنا، وكرامته، وحرية، وحقوقه، ومايحقق الأسس الحقيقية لوحدة قابلة للإستمرار تؤمن التماسك، والتوازن، والحكم المحلي واسع الصلاحيات والقضاء العادل النافذ والأمن والاستقرار والتنمية الفعلية والمصالحة الوطنية الشاملة لانزايد ولانتاجر بعواطف الناس ومعاناتهم، ولانستغل ذلك لمصالح حزبية أو ذاتية على حسابهم.

ولن تثينا كنوز الدنيا ولا مغرياتهما عن الوفاء بعهدنا لشعبنا، ولا عن سلوك كل السبل المشروعة، وطنياً . . ودينياً لتحقيق طموحات شعبنا وتجنبيه الفتن، والدمار، ومخاطر الصراعات، والصرعات والتمزق، والصوملة . . فلم يجن شعبنا من ذلك كله - في الماضي - ولن يجني منه مستقبلاً إلا المآسي والكوارث التي لاتزال نتائجها جاثمة على صدره وحده . . وقد جرب شعبنا تلك الفتن والصراعات «ومن جرب المجرّب حلت به الندامة» وأن الأوان أن نناضل ونعمل جميعاً لدرء كل أسباب الفتن والتمزق.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» ﷺ

عبد الرحمن علي بن محمد الجفري

ليلة ٢١-٢٢ مايو ١٩٩٨م